

أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات في السودان دراسة قياسية للفترة 1992-2018 م

حافظ جعفر حسن عبد الله*

المستخلص:

تناولت الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وكل من الصادرات والواردات، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي لتقدير العلاقة خلال الفترة من 1992-2018م بين سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات والواردات كمتغيرات تابعة. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج. حيث تناول البحث في إطاره النظري تطورات سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة. بعد أن تم تقدير النموذج توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي والموازي والصادرات. كما توصلت إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين سعر الصرف الرسمي والموازي والواردات بما يخالف منطوق النظرية الاقتصادية. أوصت الدراسة بتوصيات أهمها استخدام سعر الصرف الرسمي القابل للتعديل، وفرض قيود كمية ونوعية على الواردات، والعمل على زيادة قدرة الجهاز الإنتاجي ودعم الصادر.

Abstract

This case study aims to measure the relationship between official, parallel exchange rate and trade balance, by examining the impact of exchange rate as dependent variable on export, and import as independent variables during the period (1992-2018). The descriptive, analytical, and statistical methods were used to estimate the relationship the study used (OLS) method. The research theoretical framework tackles the historical changes

* أستاذ الاقتصاد المساعد - قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة شقراء

on exchange rate in Sudan. The findings of estimation is that there is no relationship between official and parallel exchange rate on export. In addition, there is a positive week relationship between official exchange rate and imports; moreover, there was no relationship between parallel exchange rate and imports. The study recommended the need of using adjustable fixed exchange rate, qualitative and quantitative restrictions on import, and more export support.

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة، وأن التجارة الخارجية هي عبارة عن العجز أو الفائض في الميزان التجاري، أي حركة صادرات وواردات (عفيف، 1984).

وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري بتأثيرها على حركة الصادرات والواردات لما لها من تأثير على أسعارها النسبية. فزيادة سعر الصرف تجعل الصادرات الوطنية أرخص نسبياً للعالم الخارجي، وإذا كان الطلب الخارجي على الصادرات مرناً فمن المتوقع زيادة الصادرات إذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة مرناً وقادر على الاستجابة لتلبية الزيادة في الطلب على الصادرات. أما في جانب الواردات فإن ارتفاع سعر الصرف يجعلها أغلى نسبياً، وإذا كان الطلب الداخلي على الواردات مرناً فمن المتوقع انخفاض قيمة الواردات.

في السودان تمت تغيرات كثيرة على سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث تم تعويم سعر الصرف ثم استبدل بسعر الصرف المرن المدار، وقد حدثت تغيرات كبيرة في قيمة العملة الوطنية نتيجة لذلك.

تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات للوصول إلى نتائج يمكن أن تساهم في تقديم حلول ومقترحات بشأن سياسات سعر الصرف وعلاقته بالصادرات والواردات.

مشكلة البحث: حدثت تقلبات كثيرة في سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة نتيجةً لاستخدام البنك المركزي سياسات متعددة لتحديد سعر الصرف الرسمي. نتج عنها وجود سعرين للصرف أحدهما السعر الرسمي والآخر السعر الموازي. كما حدثت تقلبات كبيرة في الصادرات والواردات ذات الفترة، يسعى البحث دراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وكلٍ من الصادرات والواردات. تم تصميم البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

ماهي العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و الصادرات السودانية؟

ما هي العلاقة بين سعر الصرف الموازي والصادرات السودانية؟

ماهي العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والواردات السودانية؟؟

ماهي العلاقة بين سعر الصرف الموازي والواردات السودانية؟؟

فروض البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي والصادرات

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي والصادرات.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي والواردات.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي والواردات.

أهمية البحث:

تعتبر سياسات سعر الصرف من السياسات الكلية الهامة، والتي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها ميزان المدفوعات، ويعتبر الميزان التجاري أهم مكونات

ميزان المدفوعات. وتأتي أهمية البحث في محاولته تقييم أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات والتي تنعكس بصورة نهائية على موقف الميزان التجاري. **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي لتحليل البيانات.

حدود الدراسة: الحدود المكانية جمهورية السودان. الحدود الزمانية الفترة من 1992 - 2018م

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة أجريت في موضوع البحث في السودان. منها:
1/ دراسة (البلة، 2017)، بعنوان أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان 2008-2015م .

تتناول البحث أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان للفترة 2008-2015م. حيث كانت تساؤلات البحث هل التغير في سياسات سعر الصرف يؤثر على الصادرات والواردات؟، كيف يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، هل تغيير العملة من الجنيه للدينار أثر على ميزان المدفوعات؟، أفترض البحث أن التغيير في سعر الصرف يؤثر في حجم الصادرات والواردات، يؤثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وأن تغيير العملة أثر على ميزان المدفوعات. انتهج البحث المنهج التاريخي والتحليل الكمي. توصلت الدراسة النتائج أهمها أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع وميزان المدفوعات كمتغير مستقل، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

2/ دراسة (فضيل، 2017) بعنوان أثر تخفيض سعر صرف الجنيه على الميزان التجاري بالسودان 2009-2017م.

تتناول البحث أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، حيث كان سؤال البحث الأساسي ما هو أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، افترض البحث وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومكونات الميزان التجاري، استخدم البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري يتم من خلال التأثير على الصادرات غير الحكومية (الصادرات مخصصاً منها صادرات البترول والذهب) وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات غير الحكومية.

3/دراسة (سليمان، 2002) بعنوان أثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان الفترة 1970-2001م.

تتناول البحث سياسات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات، حيث تمثلت مشكلة البحث في دراسة عدم استقرار العملة المحلية، وقدرة سياسات تخفيض قيمة العملة على زيادة الصادرات، افترض البحث أن لانعكاسات سعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات، تغير سعر الدولار له دور أساسي في عجز ميزان المدفوعات. استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن سياسات سعر الصرف أدت إلى زيادة الصادرات لكن بنسبة قليلة، سياسة تحرير سعر الصرف لم تعمل على الحد من الواردات.

كما أجريت مجموعة من الدراسات في عدد من الدول العربية .منها:

1/ دراسة (الرقيبات، الخزعلي، 2018) بعنوان أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف وإيضاح مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردنية وبيان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والعملات الأجنبية باستخدام عدة متغيرات مستقلة وهي (الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني والين الياباني والمارك الألماني) ومتغير تابع وهو حجم العجز في الميزان التجاري الأردني. باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (STATA)

وتراوحت فترة الدراسة من عام (1990 - 2015). أهم تساؤلات البحث ما اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الأردني، ما أثر تغيرات سعر الصرف على العلات المتداولة في الأردن، حيث افترض البحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والين الياباني والمارك الألماني على حجم العجز في الميزان التجاري الأردني. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها تأثير الميزان التجاري إيجاباً بالتبادل مع الفرنك الفرنسي والين الياباني، ويتأثر سلباً في التعامل بالجنيه الإسترليني والمارك الألماني.

2/ دراسة (أبو زيد، 2016)، بعنوان أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي:

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي، حيث كان التساؤل الرئيس للبحث: ما هو أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الليبي؟ حيث وضع الباحث فرضيتان الأولى أن هناك سياسات سعر الصرف لا تؤثر ميزان المدفوعات، والثانية أن سياسات سعر الصرف تؤثر على ميزان المدفوعات، استخدم الباحث المنهج الإحصائي لاختبار الفرضيات. وصل إلى نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

3/ دراسة (زيرار، 2007) بعنوان أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004

هدفت الدراسة إلى تحليل مراحل تطور سعر الصرف وتقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، حيث كان تساؤل البحث عن أثر تخفيض الدينار على الميزان التجاري، افترضت الدراسة ان تخفيض الدينار سيؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي. توصل البحث إلى نتائج أهمها أن تخفيض قيمة العملة

كان له أثر إيجابي على الصادرات حيث اتسمت بالمرونة اللازمة في حين لم يكن لها أثر على الواردات لعدم مرونتها.

4/ دراسة (عمار، 1999) بعنوان العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات في مصر.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات. استخدم الباحث المنهج الإحصائي لتقدير العلاقة بين المتغيرات. توصل البحث إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين سعر الصرف والصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة. كما توجد علاقة طردية ضعيفة بين سعر الصرف والواردات بالأسعار الثابتة

5/ دراسة (عوض، 1998) ب عنوان سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات. التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري:

تناول البحث أثر سياسات تخفيض سعر الصرف بهدف تحليل شروط نجاحها وبالتالي إمكانية الاستفادة منها في معالجة الخلل في ميزان مدفوعات الدول النامية بالتطبيق على مصر ، حيث حاول البث اختبار أثر تخفيض سعر الصرف في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات المصري ، استخدم الباحث منهج التحليل الجزئي لتقييم شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، توصل البحث إلى نتائج أهمها أن استخدام سياسات تخفيض قيمة العملة التي اتبعتها مصر حققت بعض النتائج الإيجابية في بعض عناصر ميزان المدفوعات مثل التحويلات والتجارة غير المنظورة في الخدمات ،أما أثرها على الميزان التجاري فقد كان سالباً طوال فترة الدراسة وذلك بسبب أن العجز هيكلي مرتبط بهيكل الاقتصاد المصري.

العلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن سياسات سعر الصرف لها أثر واضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها ميزان المدفوعات. تناولت بعض الدراسات السابقة هذا الأثر على جميع مكونات ميزان المدفوعات وتناولت بعضها الأثر على الميزان التجاري فقط. تشبه الدراسة بعض هذه الدراسات من حيث الهدف لكنها تختلف عنها في فترة الدراسة ، ونسبة للتباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي فقدتميزت هذه الدراسة بتناولها أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات السودانية كل على حدة وذلك باستخدام سعر الصرف الرسمي تارةً وسعر الصرف الموازي تارةً أخرى . ونسبةً للتغيرات الكبيرة التي شهدتها سعر الصرف السوداني ستضيف الدراسة جديداً في نتائجها.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم سعر الصرف: يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية أخرى يمكن النظر إليه باعتباره عدد وحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية. (عفيف، 1984).

عرفه بعضهم على أنه ذلك المعدل الذي على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم، وبعبارة أخرى عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولية ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى. (عبدالعظيم، 1987).

وعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية. (عايد، 1999).

نظم وأنواع سعر الصرف الأجنبي:

لما كان سعر الصرف الأجنبي شأنه شأن أي سلعة يتحدد بعوامل العرض والطلب وإن كانت هذه هي القاعدة العامة إلا أنها في حقيقة الأمر لا تعطي الإجابة على كثير من الأسئلة الهامة وفي مقدمتها هل يكون سعر الصرف ثابتاً أم متغيراً؟ وإذا كان ثابتاً أو متغيراً هل هذا الثبات أو التغير مطلق أم له حدود زمنية؟ وماهي الحدود إن وجدت؟ وترجع أهمية هذه الأسئلة إلى الدور الذي يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة الوصل بين مستويات الأسعار في البلاد المختلفة، وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية بها. عموماً يمكن القول بأنه لا توجد اجابة واحدة على هذه الأسئلة المتقدمة. فالعوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب والعرض للنقد الأجنبي وتحدد سعره إنما تختلف باختلاف نظم سعر الصرف السائد، ويقصد به مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي. وهنا يمكن أن نميز بين ثلاثة نظم أساسية للصرف: (عفيف، 1984).

- نظام أسعار الصرف الثابتة ويعرف باسم قاعدة الذهب الدولية.
 - نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة ويعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة.
 - نظام الرقابة على الصرف الاجنبي.
- 1/ نظام أسعار الصرف الثابتة: يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة توافر ثلاثة شروط رئيسية هي:
- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية.
 - ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب.
 - حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويترتب على أعمال هذه الشروط ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة. وتثبيت سعر الصرف لا يعني أنه لا يتغير ويكون فيها قدر من المرونة يسمح بتحقيق أهداف التثبيت. (يسرى، 2000). وقد يختلف السعر الرسمي عن المحدد عن السعر الحر الذي يعكس حقيقة العرض والطلب فينشأ سوق موازي وسعر موازي. وفي هذا النظام تقيد الحكومة التعامل بالنقد الأجنبي وتلزم الأفراد بقوة القانون بعدم التعامل داخل السوق الحر وتلزم جميع الشركات التي تعمل في التجارة الخارجية أن تحول إليها مكاسباتها من العملة الصعبة. كما تطلب من الراغبين في الحصول على عملات أجنبية أن يتقدموا بطلبات للحصول عليها. هذا النظام يطلق عليه نظام الرقابة على النقد الأجنبي.

2/ نظام حرية الصرف أو نظام العملات الورقية الإلزامية:

وفقاً لهذا النظام يفرض سعر إلزامي في شكل نقود ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وفي ظل هذه القاعدة لا يتمتع سعر الصرف بنفس الثبات النسبي الذي يكون له في ظل قاعدة الذهب وقد يتعرض لتقلبات حسب العرض والطلب. ومن أهم العوامل التي تؤثر فيها: (رتيب، 1991).

أ- عوامل اقتصادية: أهمها الميزان الحسابي في ميزان المدفوعات، فزيادة الجانب الدائن فيه تدعو إلى زيادة العرض عن الطلب وبالتالي هبوط سعر الصرف والعكس صحيح عند زيادة الجانب المدين. وجدير بالذكر أن الجانب الدائن يشمل الصادرات والجانب المدين الواردات. أيضاً من العوامل ارتفاع التضخم المحلي وهبوط قيمة العملة الوطنية.

ب- عوامل نفسية: كل الأحداث التي تؤثر في قيمة النقود الورقية تحمل الأفراد على تصرفات من شأنها أن تؤثر على سعر الصرف

بزيادته أو نقصانه وذلك يحمل الأفراد على تصرفات تؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية .

ج- وفق هذا النظام لابد من الحديث عن ثلاث نقاط لتحديد قيمة العملة. أولها طلب وعرض العملة وثن التوازن حيث يتحدد سعر التوازن للعملة بناء على عوامل العرض والطلب. كذلك تؤثر مرونة العرض والطلب بصورة كبيرة على سعر الصرف خاصة فيما يخص مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على الصادرات، وأخيراً نظرية تعادل القوى الشرائية للاقتصادي السويدي (جستاف كاسل) والتي أوضح فيها أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما إنما تتوقف على مقدرتها الشرائية داخل أسواقها المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الأجنبية.

3/ نظام الرقابة على الصرف: وفق هذا النظام تسيطر السلطات النقدية للدولة على موارد النقد الأجنبي وتتولى توزيعها وفق الأولويات التي تحددها. وأصبح هذا النظام أحد أدوات السياسة النقدية. وفي هذا النظام تقيد الدولة حرية الأفراد في معاملاتهم على الصرف. وتحتكر الدولة عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي وقد تنشئ إدارة خاصة لهذا الغرض يطلق عليها (إدارة النقد). ويهدف هذا النظام إلى توازن ميزان المدفوعات وضبط استيراد السلع، وحماية الإنتاج الوطني.

أنواع الرقابة على الصرف: تتنوع أشكال الرقابة على الصرف الأجنبي من دولة لأخرى وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن أن نميز بين أربعة أنواع رئيسة للرقابة على الصرف هي:

أ- الرقابة الجزئية والرقابة الكلية: في الجزئية يتم تقييد جزء أو عدة أجزاء من العمليات المتعلقة بالصرف الأجنبي. ولايمس حرية الصرف خارج هذا

النطاق، أما الرقابة الكلية فتتمدد لتشمل كل ماي يتعلق بطلب وعرض العملات الأجنبية.

ب- الرقابة الكمية على الصرف: تقوم على التدخل الإداري المباشر لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما تقوم أيضاً على قرارات السلطات النقدية في توزيع الصرف على طالبيه. حيث تلزم الدولة الأفراد والشركات على بيع كافة ما يتحصلون عليه من عملات أجنبية إليها، وتلزمهم على الحصول على تراخيص للدخول في أي أعمال ينشأ عنها معاملات تخص النقد الأجنبي.

ج- الرقابة السعرية على الصرف: مايميز هذا النوع من الرقابة هو تعدد الأسعار التي تتبع وتشتري بها السلطات الصرف الأجنبي، وتطبق الدولة أسعار صرف متعددة بين عملتها وبقية العملات. وتحدد الدولة أكثر من سعر لكل عملة وتفرق الدولة بين المعاملات التي تقوم بحسب كل سعر من هذه الأسعار إما على أساس نوع السلع موضوع التبادل أو على أساس الدول التي تجري معها المبادلات.

د- الرقابة المختلطة على الصرف: يجمع هذا النوع بين خصائص النظامين السابقين، كأن تشترط الدولة في ضرورة الحصول على ترخيص سابق ضرورة شراء العملات الأجنبية من الأسواق شبه الحرة. وهي من أكثر أنواع الرقابة انتشاراً في العالم ومن بينها السودان، حيث لا تخضع المبادلات الدولية لضرورة الحصول على ترخيص سابق فحسب وإنما تتعدد أيضاً الأسعار التي يباع بها الصرف الأجنبي.

تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته:

يعرف على أنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة). (عفيف 1984).

عرف أيضا بأن بيان مصنف بجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد (أفراد-منشآت هيئات حكومية) والمقيمين في بقية العالم ويشار إليهم بالأجانب أو غير المقيمين، وذلك خلال فترة زمنية عادة سنة ميلادية. ويصاغ عادة بعملة البلد الوطنية. (بكري، 1984).

مكونات ميزان المدفوعات:

تعددت مكونات وتقسيمات ميزان المدفوعات إلى الآتي:
التجار المنظورة، وغير المنظورة، ويطلق على الأولى الميزان التجاري المنظور، والثانية التجارة غير المرئية، والقسم الثاني هو قسم التحويلات الرأسمالية. (عفيف، 1984).

كما جرت العادة على عرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم أفقياً إلى أقسام رئيسة حسب طبيعة المعاملات المعنية، والصيغة الشائعة لعرض ميزان المدفوعات والتي يأخذ بها صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية تتضمن ثلاثة أقسام رئيسة هي: الحساب الجاري - حساب التحويلات من جانب واحد - حساب راس المال (بكري 1984).

كما يُقسم البعض ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام هي: ميزان المعاملات الجارية - ميزان المعاملات الرأسمالية - ميزان الذهب والصرف الأجنبي. ويقوم البعض الآخر بتقسيم ميزان المدفوعات إلى أربعة أقسام رئيسة هي: ميزان المعاملات الجارية - ميزان المعاملات الرأسمالية - ميزان التحويلات بدون مقابل - ميزان الذهب والصرف الأجنبي (منصور، 1971).

ويقسم ميزان المدفوعات أيضاً إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن. حيث يتضمن الجانب المدين جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات للعالم الخارجي، ويحتوي الجانب الدائن على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من العالم الخارجي. (يسري 2000).

عموماً يمكن القول أن ميزان المدفوعات يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي: **الحساب الجاري**: ويخصص لتسجيل المعاملات التجارية من السلع والخدمات خلال الفترة المحددة. ويشمل:

أ- المعاملات السلعية: وتشمل الصادرات والواردات من السلع حيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين ويطلق عليها الميزان التجاري وهي تمثل أهم بنود ميزان المدفوعات. فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون الميزان به فائض والعكس يكون به عجز إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات. (بكري ، 1984).

ب- العمليات غير المنظورة (الخدمات): بالرغم من أن المعاملات السلعية تمثل الجانب أكبر من الحساب الجاري إلا أن بقية الحساب يمكن أن يكون عنصراً مهماً وتشمل: النقل - التأمين - السفر دخل الاستثمار - مصروفات حكومية.

ج- حساب التحويلات من جانب واحد: أي التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية أو مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال أو المستقبل.

حساب رأس المال: يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة، مع التمييز بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل. (يسري 2000).

صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة: يسجل هذا القسم صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بصافي العجز أو الفائض النتيجة النهائية لصافي المعاملات الجارية والرأسمالية معاً. فيكون الفائض عندما يزيد الجانب الدائن عن المدين وفي العكس يكون العجز. وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية يصبح ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية، وهو توازن حتمي. (يسري، 2000).

تطورات سعر الصرف في السودان للفترة 1992-2018م:

كانت فترة التسعينيات من أخرج الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني حيث وصلت قيمة العملة الوطنية إلى أدنى مستوى منذ الاستقلال، وقيام نظام سعر صرف غير واقعي ومتعدد وغير مستقر. مثل هذا الوضع المتأزم يتطلب وضع برنامج اقتصادي وهيكل شامل متوسط المدى يهدف إلى إصلاح نظام سعر الصرف. في البدء البرامج في تحقيق الاستدامة لنظام سعر الصرف إذ تم إنشاء سقوف للبنوك التجارية بعد تخفيض السعر من (13.1 ج) للدولار (مقابل سعر رسمي للدولار 4.5 جنية) وكل هذا يهدف إلى تشجيع واستقطاب التحويلات الخاصة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات ولكن هذين السعيرين لم يواكبا سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازي بسبب الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وأن المحاولات التي تمت فيما بعد بتخفيض سعر الصرف لم تؤدي إلى أي تحسن، إذ واصل سعر الصرف في السوق الموازي حتى بلغ أكثر من 100 % من سعر البنك في يونيو 1990 م (موسى ، 2001). حيث تم تعديل سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي في أكتوبر 1990 م.

في مطلع فبراير 1992 تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي كجزء من الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته السلطات في تلك الفترة، والتي هدفت إلى معالجة مشكلات الخلل في ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف العائم، وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف وألغي نظام السوق الرسمي واستعيض عنه بسوق حر موحد للتعامل بالنقد الأجنبي، إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، أصبح يُحدد وفق عوامل العرض والطلب، حيث يقوم البنك المركزي على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع قيود على تدفقات رأس المال. وفي إطار تحرير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع البنك المركزي، وفي العام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناء على السعر الذي يحدده البنك المركزي. كذلك تم خلال هذه الفترة تكليف البنوك التجارية بإدارة التعامل بالنقد الأجنبي بحرية تامة دون تدخل من البنك المركزي، كذلك تم إلغاء نظام تجنيب حصيلة الصادرات الذي كان متبعاً قبل بدء تنفيذ هذه السياسات، كذلك تم إلزام المصدرين بتوريد حصيلتهم للسوق الحر الموحد وذلك بهدف زيادة عرض النقد الأجنبي. وتضمنت سياسات تحرير النقد الأجنبي تقييداً فيما يتعلق باستخدام موارد النقد الأجنبي، حيث تم إلزام البنوك التجارية بتخصيص 50% من هذه الموارد لاستيراد بعض السلع الاستراتيجية والحكومية التي لا تستطيع الدولة توفير موارد نقد أجنبي لها. إلا أن هذه السياسات لم تستمر طويلاً إذ صاحب تنفيذها آثاراً سلبية استلزم علاجها القيام بإلغاء نظام السوق الحر الموحد في 16/10/1993 حيث تم الاستعاضة عنه بنظام النافذتين للتعامل بالنقد الأجنبي، النافذة الأولى تسمى نافذة

البنك المركزي ويتم التعامل فيها إيراداً واستخداماً بسعر الصرف الذي يحدده محافظ البنك المركزي ووزير المالية ، والنافذة الثانية تسمى نافذة الصرافات ويتم التعامل فيها إيراداً واستخداماً مع صرافات البنوك التي تقوم بتحديد سعر الصرف وفقاً لعوامل العرض والطلب ، شريطة أن يكون هناك إخطار للبنك المركزي بهذا السعر صباح كل يوم ويقوم البنك المركزي من واقع الأسعار التي تحددها البنوك التجارية باحتساب متوسط ترجيحي لسعر الصرف الذي يستخدمه في شراء موارده والمعاملات الرسمية الأخرى. (محمد ، 2000).

سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1997-2001م:

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي جزئياً بدون مساعدات مالية من الصندوق ، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ، وفي هذا النظام يتم تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قسمة إسمية، وتكون هذه القيمة الإسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتكون في حدود جزء من المائة ويتم تعديل هذه القيمة الإسمية بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة. وتم تدعيم هذه السياسات بإجراءات معينة تمثلت في إلغاء تحديد سعر الصرف من البنك المركزي وتم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب، على أن يقوم البنك المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. إضافة إلى تنازل البنك المركزي عن حصيلة الصادر بالنقد الأجنبي لصالح المصدرين (عدا صادرات القطن المروي والصمغ العربي).

تضمنت السياسات الصادرة في العام 1999م استحداث آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي عبر البنك المركزي وذلك عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية للبنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي.

في الفترة من العام 2000-2001 تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على تعامل النقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف، كما تم السماح لكافة فروع البنوك التجارية بالتعامل في النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية لكل بنك مع الالتزام بمنشورات البنك المركزي وبذلك عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي في كل بنك.

سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 2002-2008:

تم استخدام سعر الصرف المرن المدار باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو ايجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة، واستهدفت السياسات المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير سعر التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيرى المعلن بواسطة البنك المركزي من 1% الى 1.5% ثم الى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. خلال هذه الفترة يشير الواقع العملي إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها في الآتي:

أ- سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به البنك المركزي ببيعاً

وشراءً في حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع

ب- السعر التأشيرى: ويتم حسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق

النقد الأجنبي من خلال التعامل عبر البنوك والصرافات وما بين

المصدرين والمستوردين والبنك المركزي.

- ج- أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات البنوك وأسعار البنك المركزي.
- د- أسعار السوق الموازي: وهي تشكل ملجأ للمتعاملين في حالة عدم حصولهم على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية.

وخلال هذه الفترة استقر سعر الصرف بشكل كبير بسبب عائدات النفط.

سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 2009-2018م:

في هذه الفترة تم أيضاً استخدام التعويم المدار وبعد الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط، ثم انفصال جنوب السودان في العام 2011م وفقدان عائدات النفط حدث تنذبذ في سعر الصرف وبدأ السعر الموازي يزيد عن السعر الرسمي وتعرف بفترة شح السيولة. ويوضح الجدول رقم(1) قيمة سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة 1992-2018م.

من الجدول رقم(1) نلاحظ التذبذب الكبير في سعر الصرف الرسمي والموازي خلال فترة الدراسة. ففي الفترة الأولى (1992-1996م) وهي فترة التعويم الكامل ارتفع سعر الصرف الرسمي بمتوسط (100.3%) وارتفع سعر الصرف الموازي بمتوسط (90.4%) وهي نسب عالية جداً. في الفترة من 1997-2008م والتي تم فيها استخدام سعر الصرف المرن المدار وشهدت وفرة في النقد الأجنبي بسبب صادرات البترول بلغ معدل التغيير في سعر الصرف الرسمي (3.7%) وكان معدل التغيير في السعر الموازي بمتوسط (1.9%) ونلاحظ استقرار كل من سعر الصرف الرسمي والموازي خلال هذه الفترة مما يدل على تضيق الفجوة بين السعرين. في الفترة من 2009-2018م وهي الفترة التي تم فيها أيضاً استخدام سعر الصرف المرن المدار لكن في فترة شح السيولة كان معدل التغيير في

السعر الرسمي (29.1%) وبلغ معدل التغير في سعر الصرف الموازي متوسط (44.8%). وهي معدلات عالية جداً توضح الفارق الكبير بين السعريين.

جدول رقم (1)

سعر الصرف الرسمي والموازي للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة 1992-2018م¹

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف الرسمي	100	215	315	832	1460	1712	2370	2577	2570
معدل النمو%		115	46.5	164	75.5	17.3	38.4	8.7	-0.3
سعر الصرف الموازي	143	335	525	902	1795	1840	2400	2587	2990
معدل النمو%		134.2	56.7	71.8	99	2.5	30.4	7.8	15.5
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف الرسمي	2584	2621	2579	2592	2435	2178	2010	2086	2280
معدل النمو%	0.5	1.4	-1.6	0.5	-6	-10.5	-7.7	3.7	9.3
سعر الصرف الموازي	2990	2990	2904	2804	2450	2182	2015	2090	2600
معدل النمو%	0	0	-2.9	-3.4	-12.6	-10.9	-7.7	3.7	24.4
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر الصرف الرسمي	2317	2660	2563	4742	5711	6010	6077	7032	18040
معدل النمو%	1.6	14.8	33.9	33	20.4	5.2	1.1	15.7	156.5
سعر الصرف الموازي	2805	3600	5700	7106	8804	13120	17800	25200	64000
معدل النمو%	7.9	28.3	58.3	24.7	23.9	49	35.7	41.6	154

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للفترة 1992-2018

الصادرات والواردات السودانية للفترة 1992-2002:

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات السودانية خلال الفترة 1992-2018م ملايين الدولارات

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	319	417	523	511	620	594	595	780	1806
معدل النمو%	-	30.7	25.4	-2.3	21.3	-4.2	0.2	31.1	131.5
الواردات	820	922	1184	1184	1504	1579	1924	1256	1366

1الجنيه الحالي تم حذف ثلاثة أصفار من قيمة الجنيه الواردة في الجدول

أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات د. حافظ جعفر حسن عبدالله

8.6	-34.7	21.9	5	27	0	28.4	12.4	-	معدل النمو
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
7833	11670	8879	5656	4824	3777	2542	1949	1698	الصادرات
-32.9	31.4	57	17.2	27.7	48.6	30.4	14.8	-6	معدل النمو%
8528	8229	7722	7104	5948	2586	2536	2293	2024	الواردات
3.6	6.6	8.7	19.4	130	2	10.6	13.3	48.2	معدل النمو%
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
3484	4100	3891	3169	4350	4789	4066	9655	11404	الصادرات
-15	5.4	22.8	-27	-9.2	17.8	-57.9	-15.3	45.6	معدل النمو%
7065	8220	7479	8558	8105	8727	8122	8127	8839	الواردات
-14	10	-12.6	5.6	-7	7.4	-0.1	-8	3.6	معدل النمو%

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للفترة 1992-2018

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الصادرات قد نمت في الفترة من 1993-1996 وهي فترة تعويم سعر الصرف بمتوسط (18.8%)، بينما نمت الواردات في ذات الفترة بمتوسط (17%) ونجد أن الفارق ضئيل جداً لصالح الصادرات لكنه لا يبرر الزيادة في سعر الصرف. في الفترة من 1997-2008 وهي فترة سعر الصرف المرن المدار مع وفرة السيولة بلغ متوسط النمو في الصادرات (31.7%) بينما بلغ متوسط نمو الواردات لنفس الفترة (20%) مما يعكس التحسن في الميزان التجاري. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى دخول صادرات النفط.

في الفترة من 2009-2018 وهي فترة شح السيولة وذلك بعد تراجع صادرات النفط بعد إنفصال جنوب السودان مع استخدام سعر الصرف المرن المدار نمت الصادرات بمتوسط (-6.6%) وبلغ متوسط معدل التغيير في الواردات لنفس الفترة (-1.2%). مما يعكس اتساع الفجوة في الميزان التجاري.

الدراسة القياسية:

تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات:
النموذج القياسي لتقدير العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع.

1. توصيف النموذج المعد للتقدير

2. تقدير النموذج

3. تقييم النتائج المتحصل عليها من التقدير القياسي

1/ توصيف النموذج: يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بصورة رياضية تمكن من قياس معاملاتها باستخدام طرق القياس المختلفة، ويتطلب توصيف النموذج تحديد متغيراته، وتحديد الشكل الرياضي للعلاقة بينها، إضافة إلى تحديد إشارات وأحجام معاملات النموذج.

أ/ تحديد متغيرات النموذج: يحتوي النموذج القياسي المقترح للتقدير على متغير تابع ومتغير مستقل خلال فترة الدراسة (1992-2018)، وسوف يكون تصنيف المتغيرات والرموز كالآتي:

المتغير التابع: وهي الصادرات خلال الفترة (1992-2018) ويرمز لها بالرمز X
المتغير المستقل: وهو سعر الصرف الأجنبي ويرمز له بالرمز EX خلال الفترة الزمنية (1992-2018) م

ب/ تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد به عدد المعاملات التي يتضمنها النموذج، ودرجة خطية النموذج، ولتقدير معاملات النموذج استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي البسيط والذي يهتم بدراسة وتحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ويساعد في التعرف على مدى أهمية هذا المتغير في المستقل للمتغير التابع. ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالآتي بافتراض أن (Y) المتغير التابع وأن (X) المتغير التابع :

$$Y = a + BX_t + U_t$$

Y = المتغير التابع

a = المعلمة التقاطية وتشير الى قيمة المتغير التابع (Y) عند عزل أثر المتغير المستقل

في النموذج بما فيها المتغير العشوائي

B = معامل المتغير المستقل.

X_t = المتغير المستقل.

U_t = المتغير العشوائي وينوب عن كافة المتغيرات الأخرى التي لم تظهر في

نموذج الانحدار الخطي محل الدراسة.

ويتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على نموذج الانحدار الخطي

البسيط والذي تمت صباغته على النحو التالي :

$$X = \alpha + (EX_t) + U_t \quad (1)$$

ج/ إشارات وأحجام معاملات النموذج: تسند التوقعات المسبقة لإشارات وأحجام

معاملات النموذج من واقع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتُعد في غاية

الأهمية بعد مرحلة التقدير القياسي للنموذج. وبناءً عليه نتوقع أن تكون إشارات

معاملات النموذج بعد تقديره كالاتي:

α معامل الحد الثابت نتوقع أن تكون قيمته موجبة.

β معامل سعر الصرف الرسمي نتوقع أن تكون قيمته موجبة.

2/ تقدير النموذج: تم اخضاع النموذج بالمعادلة رقم (1) للتقدير القياسي باستخدام

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وذلك باستخدام برنامج (SPSS)

الإحصائي باستخدام القيم لسعر الصرف والصادرات في الجداول (1) و (2) للفترة

1992-2018، وحصلنا على النتائج التالية:

$$X = 3586.8 + 0.08EX$$

$$P=0.69$$

$$R=0.08$$

$$R^2=0.006$$

0.05 مستوى المعنوية

3/ **تقييم النتائج:** بما أن قيمة (P) (0.694) أكبر من (0.05) فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والصادرات غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%. وبالتالي يتضح صحة الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي والصادرات. يؤثر المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) على المتغير التابع (الصادرات) بنسبة ضعيفة جداً ما يبينها معامل التحديد R^2 بينما المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في النموذج والتي يعبر عنها المتغير العشوائي تؤثر بنسبة كبيرة تقارب 100%. وتعتبر علاقة (ضعيفة جداً) بين المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي والمتغير التابع الصادرات.

- من إشارة معامل الارتباط يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين (0.08) لكنه ضعيف جداً.

- إشارة معامل β (معامل سعر الصرف الرسمي) موجبة وهي تطابق منطوق النظرية الاقتصادية فزيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي تصبح أسعارها أرخص نسبياً للعالم الخارجي ومن المتوقع زيادة الطلب على الصادرات وزيادة قيمتها إذا توفرت شروط معينة أهمها مرونة الطلب الخارجي على الصادرات وقدرة ومرونة الجهاز الإنتاجي الوطني واستجابته للزيادة في الطلب على الصادرات الوطنية. لكن هذه العلاقة ضعيفة جداً. وهنا تجدر الإشارة إلى العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والصادرات فكلاهما يؤثر على الآخر.

ولأن هناك مشكلة في تحصيل حصيللة الصادرات للبنك المركزي حيث أن جزء كبير من حصيللة الصادرات لا يتم توريدها لدى البنك المركزي يتم التعامل بها عبر السوق الموازي من المصدرين فقد تمت دراسة النموذج السابق بتقدير العلاقة بين الصادرات كمتغير تابع وسعر الصرف في السوق الموازي كمتغير مستقل. وكانت نتيجة تقدير النموذج كالآتي:

$$X = 3821.7 + 0.004EX$$

$$94P = 0.$$

$$0.015R =$$

$$R^2 = 0.002$$

مستوى المعنوية 0.05

تقييم النتائج: بما أن قيمة (P=0.94) أكبر من (0.05) فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف الموازي والصادرات غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%. وبالتالي يتضح صحة الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والصادرات.

لا يؤثر المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي) على المتغير التابع (الصادرات) بنسبة ما يبينها معامل التحديد R^2 (0.002). بينما المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في النموذج والتي يعبر عنها المتغير العشوائي تؤثر بنسبة تقارب (100%). حيث لا توجد علاقة بين المتغير المستقل سعر الصرف الموازي والمتغير التابع الصادرات.

- من إشارة معامل الارتباط R يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين (0.02) لكنه ضعيف جداً.

• إشارة المعامل β (معامل سعر الصرف الموازي) موجبة وهي تطابق منطوق النظرية الاقتصادية فزيادة سعر الصرف الموازي تعني انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي تصبح أسعارها أرخص نسبياً للعالم الخارجي ومن المتوقع زيادة الطلب على الصادرات وزيادة قيمتها إذا توفرت شروط معين أهمها مرونة الطلب الخارجي على الصادرات وقدرة ومرونة الجهاز الإنتاجي الوطني واستجابته للزيادة في الطلب على الصادرات الوطنية. لكن العلاقة ضعيفة. وهنا تجدر الإشارة الى العلاقة التبادلية بين سعر الصرف الموازي والصادرات فكلاهما يؤثر على الآخر.

النموذج القياسي لتقدير العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع:

1/ **توصيف النموذج:** يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بصورة رياضية تمكن من قياس معاملاتها باستخدام طرق القياس المختلفة، ويتطلب توصيف النموذج تحديد متغيراته، وتحديد الشكل الرياضي للعلاقة بينها، إضافة إلى تحديد إشارات وأحجام معاملات النموذج.

أ/ تحديد متغيرات النموذج: يحتوي النموذج القياسي المقترح للتقدير على متغير تابع ومتغير مستقل خلال فترة الدراسة (1992-2018م)، وسوف يكون تصنيف المتغيرات والرموز كالاتي:

المتغير التابع: وهي الواردات خلال الفترة (1992-2018) ويرمز لها بالرمز M_t

المتغير المستقل: وهو سعر الصرف الرسمي ويرمز له بالرمز EX_1 خلال الفترة الزمنية (1992-2018).

ب/ تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

$$M = \alpha + B(EX_t) + U_t \quad (2)$$

حيث:

α = المعلمة التقاطية وتشير إلى قيمة المتغير التابع (M_t) الواردات عند عزل أثر المتغيرات المستقلة بما فيها العشوائي.

β = معامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي).

U_t = المتغير العشوائي.

ج/ إشارات وأحجام معاملات النموذج:

من واقع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة نتوقع أن تكون إشارات معاملات النموذج كالآتي:

α معامل الحد الثابت يُتوقع أن تكون إشارته موجبة.

β (معامل سعر الصرف الرسمي) يُتوقع أن تكون إشارته سالبة نسبة للعلاقة العكسية بين سعر الصرف والواردات. فارتفاع سعر الصرف يجعل الواردات غالية نسبياً ومتوقع انخفاضها إذا توفرت توفر شروط أخرى أهمها مرونة الطلب الداخلي على الواردات أن تساوي أي قيمة أكبر من الصفر.

2/ تقدير النموذج: تم إخضاع النموذج بالمعادلة رقم (2) للتقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وذلك باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي باستخدام القيم لسعر الصرف الرسمي والواردات للفترة 1992-2018، وحصلنا على النتائج التالية:

$$M = 3509.8 + 0.42EX$$

$$02P = 0.$$

$$44R = 0.$$

$$19R^2 = 0.$$

0.05 مستوى المعنوية

3/ **تقييم النتائج:** بما أن قيمة $P(0.02)$ أصغر من (0.05) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والواردات معنوية عند مستوى المعنوية 5%. ويتضح عدم صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي والواردات. يؤثر المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) على المتغير التابع (الواردات) بنسبة (19%) كما يبينها معامل التحديد R^2 بينما المتغيرات العشوائية تؤثر بنسبة (81%) وتعتبر عن علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي والمتغير التابع الواردات.

- يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين (0.44) لكنه ضعيف. وهوما يخالف النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود ارتباط سالب بين المتغيرين نظراً للعلاقة العكسية بينهما.
- إشارة المعامل β (معامل سعر الصرف الرسمي) موجبة وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية فزيادة سعر الصرف لم تؤد إلى انخفاض الواردات وذلك يعني أن مرونة الطلب على الواردات سالبة القيمة. وبذلك يتضح أن تخفيض قيمة العملة الوطنية برفع سعر الصرف أدت إلى نتائج عكسية فيما يخص الواردات.

ونظراً لأن جزء كبير من الواردات لا يتم تمويله عبر السعر الرسمي، ويلجأ الموردون إلى السوق الموازي لتوفير النقد الأجنبي لها فقد أعدنا تقدير العلاقة في النموذج السابق باستخدام سعر الصرف الموازي بدلاً عن الرسمي. وكانت النتائج كالآتي:

$$M = 4291.5 + 0.09EX$$

$$P=0.08$$

$$R=0.34$$

$$R^2=0.12$$

0.05 مستوى المعنوية

وبما أن قيمة P أكبر من (0.05) فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل وبالتالي تكون العلاقة بين سعر الصرف الموازي والواردات غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%. ويتضح صحة الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والواردات.

يؤثر المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي) على المتغير التابع (الواردات) بنسبة (12%) كما يبينها معامل التحديد R^2 بينما المتغيرات العشوائية تؤثر بنسبة (88%) وتعتبر عن علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل سعر الصرف الموازي والمتغير التابع الواردات.

يوجد ارتباط موجب بين المتغيرين (0.34) لكنه ضعيف. وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود ارتباط سالب بين المتغيرين. - إشارة المعامل β (معامل سعر الصرف الموازي) موجبة وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية فزيادة سعر الصرف لم تؤدي إلى انخفاض الواردات وذلك يعني أن مرونة الطلب على الواردات سالبة القيمة.

النتائج:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الرسمي والصادرات.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي والصادرات.
3. توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الرسمي والواردات. لكنها ضعيفة. وهي تخالف منطوق النظرية الاقتصادية.

4. لا توجد علاقة بين سعر الصرف الموازي والواردات. وهي تخالف منطق النظرية الاقتصادية.
5. تخفيض قيمة العملة الوطنية لم يؤد إلى زيادة الصادرات. قد تكون هناك أسباب أدت إلى ذلك منها عدم قدرة الجهاز الإنتاجي وطبيعة الصادرات وتنافسيتها في الأسواق العالمية.
6. تخفيض قيمة العملة الوطنية لم يؤد إلى تخفيض الواردات نسبة للعلاقة الموجبة بين سعر الصرف الرسمي والواردات. قد يكون بسبب طبيعة هذه الواردات وتصنيفها كسلع ضرورية تجعل مرونة الطلب الداخلي منخفضة جداً أو صفرية.
7. من التحليل الوصفي نجد أن استخدام سعر الصرف المرن المدار خلال فترتين أدى إلى نتائج مغايرة. نجحت السياسة في الفترة من 1997-2008 وهي فترة انتاج البترول وفشلت في الفترة من 2009-2018م وهي فترة شح السيولة بعد خروج عائدات البترول مما يؤكد أن زيادة الصادرات لا علاقة له بتخفيض قيمة العملة الوطنية وإنما بزيادة القدرة الإنتاجية لسلع الصادر. كذلك تخفيض قيمة العملة لم يؤد إلى تقليل الواردات مما يشير إلى أنها سلع ضرورية ذات مرونة طلب سالبة.

التوصيات:

1. اتباع سياسات سعر الصرف الثابت القابل للتعديل.
2. تقييد التعامل في النقد الأجنبي
3. وضع قيود كمية ونوعية على الواردات.
4. العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية وتشجيع الصادر بتقديم ميزات تفضيلية للمصدرين.
5. العمل على إحلال الواردات الضرورية.

6. العمل على زيادة القيمة المضافة للصادرات لزيادة حصيلتها وزيادة قدرتها التنافسية.

المصادر:

أولاً: المراجع

- بكري، كامل (1984) الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية القاهرة.
رتيب، رايح (1991) موجز الاقتصاد الدولي، دار قاصد كريم، القاهرة.
عايد، محمد ساي (1999) التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية .
عبدالعظيم ،حمدي ، (1987). سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
عفيفي، سامي(1984) دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .
منصور، فوزي(1971) محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة .
يسرى، عبدالرحمن (2000) الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، القاهرة.

ثانياً: البحوث والدراسات:

- أبو زيد، خالد بشير(2016) أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الاقتصاد والتجارة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - العدد التاسع، 111-126).
الرقبيات، غازي عبدالمجيد، الخزعلي ، أحمد سالم (2018) أثر سعر صرف الدينار الأردني مع العملات الأجنبية على ميزان المدفوعات الأردني للفترة (1990-2015) ، المجلة العربية للإدارة، 38(3)، 157-170.-

زيرار، سمية عبد القادر، (2007) أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004م. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن .

سليمان، محمد الجلي، أثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان الفترة 1970-2001م. رسالة دكتوراه - جامعة أم درمان الإسلامية -السودان ،2002م.

عبد الله، عادل البلة، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان 2008-2015م رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -السودان -2017م

عمار، سامية (1999) العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية -كلية الحقوق جامعة، المنصورة ،ع (26)، 160-212 .

عوض، صفوت عبد السلام (1998) سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات: التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية (كلية الحقوق - جامعة عين شمس) ،40(2)، 326-439.

فضيل، محمد المصطفى عبد المنعم، اثر تخفيض سعر صرف الجنيه على الميزان التجاري بالسودان 2009-2017، رسالة ماجستير، جامعة النيلين - السودان 2017م

ثالثاً: المنشورات والتقارير:

1/ التقارير السنوية - بنك السودان المركزي -للعوام 1992-2018م